CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WS-CB-TEEB-MENA/1/2
13 March 2012

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

حلقة عمل لبناء القدرات في شمال أفريقيا
والشرق الأوسط بشأن اقتصاديات النظم
الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB)
بيروت، 21-23 فبراير/شباط 2012

تقرير حلقة عمل بناء القدرات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي

أولا - مقدمة

1- تبعا لطلبات مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر، فإن حلقة العمل هذه إحدى حلقات العمل في سلسلة من حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية لبناء القدرات التي تسعى إلى دعم البلدان في المنطقة على الاستفادة من النُهج، والمنهجيات والأدوات المقترحة في الدراسات العالمية بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB)، في دمج قيم التنوع البيولوجي في السياسات والبرامج وعمليات التخطيط الوطنية والمحلية ذات الصلة، وبذلك إحداث تقدم في تعميم غايات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وفي تبادل الخبرات العملية في مجال التدابير الحافزة (المقرران 2/10 و44/10). ونظمت حلقة العمل أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) من خلال مكتبه الإقليمي لغرب آسيا (ROWA)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، بتنسيق وثيق مع مكتب دراسات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومشروعها الإقليمي Silva Mediterranea CPMF، وبالتعاون مع مركز هلمهولتز للبحوث البيئية (UFZ). ويقدم الدعم المالي من حكومات ألمانيا واليابان والنرويج والسويد، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. واستضافت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) حلقة العمل في مقرها ببيروت.

2- وتمثلت الأهداف المحددة لحلقة العمل فيما يلي:

(أ) تزويد صناع القرار في المنطقة بمناقشات اقتصادية حول حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، فضلا عن معلومات عن الأدوات الحديثة التي تعزز من نوعية عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالحفظ والاستخدام المستدام، بما في ذلك الأدوات المالية؛

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

(ب) التشجيع على إيجاد أوجه التآزر والتعاون المعزز فيما بين مجالات السياسات والقطاعات ذات الصلة عن طريق تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(ج) دعم استعراض وتنقيح أو تحديث الاستراتيجات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في ضوء الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 (الفقرة 3(ج) من المقرر 2/10)، وخصوصا فيما يتعلق بالهدفين 2 و3 من أهداف أيشي، وكذلك الأهداف الأخرى ذات الصلة.

3- وحضر حلقة العمل مسؤولون رشحتهم الحكومات من وزارات البيئة، وممثلو وزارات المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية من البلدان التالية: الجزائر، والبحرين، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، وسلطنة عمان، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن. وحضر الاجتماع أيضا ممثلو السلطة الفلسطينية، وكذلك ممثل من المجتمعات الأصلية والمحلية. كما كانت المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية التالية ممثلة: المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة (ACSAD)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALESCO) التابعة لجامعة الدول العربية، ومركز البحوث الصحراوية (DRC)، والآلية العالمية لمنظمة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (GM UNCCD)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والباحثون الاقتصاديون المستقلون، ومعهد السياسات البيئية الأوروبية (IEEP)، والمعهد الوطني للبحار والمحيطات ومصايد الأسماك في تونس، والمعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات في تونس (INRGREF)، ومركز هلمهولتز للبحوث البيئية في ألمانيا (UFZ).

4- وترد قائمة بالمشاركين في حلقة العمل في المرفق الأول بالتقرير الحالي. وقد أجريت حلقة العمل باللغتين العربية والإنجليزية.

الافتتاح ومقدمة

5- افتتح الاجتماع السيد ماركوس ليمان، ممثل الأمين التنفيذي، في الساعة 8:30 صباحا يوم الثلاثاء 21 فبراير/شباط 2011.

6- وأشار السيد ليمان إلى اعتماد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 في أكتوبر/تشرين الأول 2010، ولاحظ أن الخطة الاستراتيجية الجديدة تضع تركيزا خاصا على معالجة الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي وذلك بتعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الاقتصادية والمجتمع. ولاحظ أهمية النُهج الاقتصادية والمنهجيات كأدوات تعميم والمساهمات الأخيرة للمبادرة العالمية بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في زيادة التوعية بفائدة مثل هذه النُهج الاقتصادية. وأشار إلى طلبات مؤتمر الأطراف لدعم البلدان في الاستفادة من نتائج دراسات TEEB، بما في ذلك عند مراجعتها للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بغية تطابق هذه، حسب مقتضى الحال، مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للتنوع البيولوجي.

7- وشددت السيدة ديان كليمي، مكتب اليونيب الإقليمي لغرب آسيا (ROWA)، أن البلدان في المنطقة العربية اعترفت بأهمية الدور الاقتصادي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ولكنها ما زالت في حاجة إلى مزيد من المشروعات المشابهة لدراسات TEEB لغرض تعميم اعتبارات التنوع البيولوجي في جميع القطاعات

الاقتصادية. واعترفت مع التقدير، بالمجموعة الواسعة من المنظمات الممثلة في الاجتماع، مع ملاحظة الدور المهم للمنظمات في هذا الخصوص.

8- وأشار السيد لودفيك لياغر من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، إلى الأعمال التي تجريها الوكالة في المنطقة لدعم البلدان في زيادة التوعية بأهمية دور النظم الإيكولوجية بالنسبة إلى رفاهية البشر ولتعزيز الحفظ والاستخدام المستدام، بما في ذلك تعزيز تطبيق المنهجيات والأدوات السياساتية لتقدير القيمة الاقتصادية.

9- وأبرزت السيدة نرمين وفاء من جامعة الدول العربية، الحاجة إلى تفكير مبتكر في المنطقة العربية حول كيفية تعزيز السياسات على نحو أفضل للحفظ الفعال للتنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية، مع الإشارة بوجه خاص إلى الجهود المؤخرة للبدء في دمج قيم التنوع البيولوجي في الحسابات القومية.

10- ورحبت السيدة رولا ماجدلاني، مديرة قسم التنمية والإنتاجية المستدامة التابعة للاسكوا، بالمشاركين في مقر الاسكوا. وشددت على أن الحماية البيئية لا تعتبر لونا من الترف ويجب أن تتأصل على وجه صحيح في خطط التنمية المستدامة، ولاحظت فائدة دراسات TEEB في إظهار الأهمية الاقتصادية للبيئة.

11- وقدم السيد باتريك تن برينك من معهد السياسات البيئية الأوروبية (IEEP)، كمقدمة عامة إلى موضوع حلقة العمل، عرضا عن نهج TEEB للتصدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأشار إلى أن ولاية TEEB نشأت من اجتماع وزراء البيئة للبلدان الثمانية + الخمسة بلدان المنعقد في بوتسدام (2007)، وأدت بالتالي إلى مشاركة واسعة لأكثر من 500 مساهم من مختلف أنحاء العالم. وأبرز التحديات الملحة المرتبطة بالفقدان الحالي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الاستغلال المفرط في مصايد الأسماك، والإزالة المستمرة للغابات، وتدمير الشعب المرجانية، وشرح أن هذه التحديات ما زالت قائمة لأن قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لم تنعكس بالكامل في الأسواق، وفي إشارات الأسعار والسياسات. وشدد على أهمية أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 كإطار سياسي عالمي لمعالجة هذه التحديات بطريقة منظمة.

12- وفي مناقشة لاحقة، تناول المشاركون بحث ما يلي: (1) *الأساس المفاهيمي*، مع ملاحظة أن هناك عدد من الدواقع التي خلقت ضغوطا على النظم الإيكولوجية وغيرت من وظائفها وخدماتها، وبالتالي أثرت على رفاهية البشر، وأن فهم هذه التفاعلات وتقدير القيمة ينبغي أن يرشدا القرارات السياسية. وأضاف أن هناك فئات مختلفة من خدمات النظم الإيكولوجية التي تعتمد قيمها على التنوع، والجودة، والكمية، ولذلك هناك حاجة إلى خليط من المعلومات النقدية والكمية والمكانية والنوعية؛ (2) تقدير *القيمة وقاعدة الأدلة*، مع ملاحظة أن النظم الإيكولوجية يمكنها باستمرار تقديم سلع وخدمات بتكاليف منخفضة عن البدائل التكنولوجية بفعل الإنسان، ويمكن اتخاذ قرارات كثيرة تؤثر على أنواع مختلفة من السياسات، وبناء عليه من المهم البحث عن أوجه التآزر بين السياسات لأن ذلك سيساعد في إقناع مجموعة أوسع من صناع القرار؛ و(3) *الأدوات السياساتية للاستجابة إلى التحديات*، مع الاعتراف بعدم وجود نهج واحد يناسب الجميع، ولكن المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية وإزالة أو إصلاح الحوافز، بما في ذلك الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، كانت من بين البنود للأدوات السياساتية الممكنة.

ثانيا – تقدير قيمة خدمات النظم الإيكولوجية والتقييم

ألف - وسائل تقدير القيمة

13- عرض السيد أوغسطين برغهوفر من مركز هلمهولتز للبحوث البيئية في ألمانيا (UFZ)، الخبرات الحديثة في مجال تقدير القيمة الاقتصادية لخدمات النظم الإيكولوجية في سياق دراسات TEEB. وشدد على أن TEEB ليست مجرد وضع رقم نقدي على النظم الإيكولوجية وخدماتها – في كثير من الحالات، قد لا يمكن تحقيق ذلك ببساطة، بل سعت دراسات TEEB أيضا إلى اقتراح استجابات السياسة لاستخدام النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بطريقة تكون مستدامة، وفعالة من الوجهة الاقتصادية ومنصفة من الوجهة الاجتماعية. وأبرز أن "نهج TEEB" لتقدير القيمة الاقتصادية، يتألف من ثلاثة مستويات: (1) الاعتراف بالقيمة كسمة لجميع المجتمعات والطوائف البشرية؛ (2) وإظهار القيمة، إن أمكن في صورة نقدية، لغرض دعم عملية صنع القرار؛ (3) واستخلاص القيمة عن طريق إدخال آليات تدمج قيم النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار. وشرح أن كل هذه المستويات الثلاثة لا تنطبق في جميع الحالات على كل خدمات النظم الإيكولوجية.

14- وقدم بعد ذلك عرضا عاما عن مختلف منهجيات تقدير القيمة، بما في ذلك نهجها العام بالإضافة إلى أوجه قوتها وقيودها: (1) نُهج تقدير القيمة السوقية المباشرة (القائمة على سعر السوق، والقائمة على التكلفة، أو نُهج وظيفة الإنتاج)؛ (3) ونُهج الأفضلية المكشوفة (تكلفة السفر أو نُهج التسعير المتعي)؛ (3) ونُهج الأفضليات المذكورة (تقدير قيمة الطوارئ؛ ونمذجة الاختيار)؛ (4) وتحويل المنافع (تطبيق قيمة من دراسة (أو أكثر) لموقع (أو مواقع) على موقع سياسي مختلف). واستعرض أيضا عددا من الأدوات غير الاقتصادية (النُهج المتعمدة مثل مجموعات التركيز أو حكام المواطنين؛ والنُهج البيولوجية المادية التي تعالج مثلا "قيمة التأمين" عن طريق تحديد العتبات (رأس المال الطبيعي الحرج) أو نقاط التحول (تحليل النظام)؛ أو مقاييس الاستهلاك المادي (تدفقات الطاقة، والكتلة الحيوية)).

15- واستعرض المشاركون مجموعة التطبيقات الممكنة لأدوات تقدير القيمة، بما فيها زيادة التوعية العامة وتحسين صنع القرار العام فيما يتعلق بجدوى التكلفة، وتوضيح المبادلات، والآثار التوزيعية الممكنة. واعترف بأن إبراز الأهمية الاقفتصادية لخدمات النظم الإيكولوجية يعتبر خطوة حاسمة لتتجاوز الخلاف المستمر بين أهداف التنمية وأهداف الحفظ، وخصوصا إذا كانت نتائج التقييم مرتبطة على نحو جيد بالعملية الفعلية لصنع القرار وأدوات تنفيذ السياسات. ومع تعقد الإيكولوجيا وفهمها المحدود، لا توجد قيم اقتصادية مطلقة للطبيعة – فهي تقديرات لاعتمادنا أو تقديرنا تتحدد بالمكان والوقت. وعلاوة على ذلك، يمكن تشكيل تقديرات القيمة بوسائل متعددة ويحتاج الأمر إلى تكييف تصميم التقدير وفقا للاحتياجات والظروف الوطنية.

باء - أمثلة من المنطقة

16- قدم السيد لودفيك لياغر (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ))، عرضا عاما للدراسات الأخيرة لتقدير القيم في المنطقة. وبالإشارة إلى وجود أهداف مختلفة لتقدير القيمة، تشمل زيادة التوعية وتأييد الحاجة إلى عمل سياسي ودعم مرتبط به، عرض دراسة أجريت في عام 2012 تعبر عن تكاليف التدهور البيئي في تونس، والأردن، وإيران، والمغرب، ولبنان. وبالإشارة إلى حالة المغرب، شدد على أن الدعم للإدارة المعززة والعملية لخدمات النظم الإيكولوجية يمكن تصميمها بطريقة تشاركية، مشيرا إلى تصميم نظم التعويضات والمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية من أجل مكافحة الرعي الجائر في المغرب كأمثلة محددة.

17- وأشار أيضا إلى الفرص الناشئة لإجراء دراسات تقدير القيمة بغرض إعلام القرارات السياسية الحرجة في المستقبل، مثل المسائل المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية (REDD+) بالنسبة للغابات المتوسطية وتقديم الدعم لاختيار السياسة في خيارات إدارة الغابات لمواجهة تغير المناخ في مناطق تجريبية في المغرب، والجزائر، ولبنان، وتركيا، وتونس. ولاحظ في هذا السياق أن المؤتمر الإقليمي لاقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الذي انعقد في يونيو/حزيران 2011 في تونس، صدرت عنه سلسلة من التوصيات لصناع القرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

18- وقدم السيد حامد دالي من المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات في تونس (INRGREF)، عرضا عن الدراسات الأخيرة لتقدير قيمة خدمات النظم الإيكولوجية للغابات في تونس، وخصوصا في شمال البلاد (باربرا) ووسطها (سليانة). وقام مرفق البرنامج الوطني للغابات التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بتمويل الدراسة ونفذتها جمعية العلوم الطبيعية في تونس (SSNT). وتضمنت وسائل تقدير القيمة سعر السوق ووسائل تقوم على التكلفة وكذلك وسائل تقوم على سلوك الناس. وتضمنت القيم المباشرة المشمولة منتجات الأخشاب (الخشب، وحطب الوقود)، وغير الخشبية، والرعي، والترفيه والصيد، بينما تضمنت القيم غير المباشرة حماية مستجمعات المياه (الأثر على ترسيب الخزانات وإنتاج المحاصيل) وعزل الكربون. وتضمنت قيمة التكاليف الاجتماعية الأفعال غير القانونية لحرائق الغابات، والإضرار بالحياة البرية. ولاحظ أن تقديرات القيمة الاقتصادية الكلية (TEV) لكل هكتار من مستجمعات مياه باربرا كانت أعلى من مثيلتها بالنسبة لسليانة، وكان السكان المحليون هم المنتفعين الرئيسيين وكانت منافع قليلة نسبيا تعود إلى المجتمع ككل والمجتمع العالمي.

19- وختاما، لاحظ أن الدراسات أظهرت أن النظام التقليدي للمحاسبة القومية لم يُعتمد لتقدير قيمة النظم الإيكولوجية للغابات، وأن هناك حاجة إلى تجارب تراكمية وإجراء أبحاث من أجل تحسين موثوقية قيم الغابات.

20- وقدم السيد محمد رضا فيشار من المعهد الوطني للمحيطات والبحار في تونس، عرضا عن تقدير القيمة الاقتصادية للأراضي الرطبة في المنطقة العربية. ولاحظ أن هناك أنواع مهمة من الأراضي الرطبة في المنطقة العربية توفر خدمات مختلفة. وقال إن الأنشطة البشرية شكلت تهديدا رئيسيا على الأراضي الرطبة في المنطقة (السدود، والتلوث، والجفاف والتجريف)، بينما تضمنت التهديدات الطبيعية الفيضانات والتآكل. وذكر أنه يمكن تصنيف التحديات تحت خمس فئات: القدرات الوطنية المحدودة، وضعف السياسات الوطنية، وعدم وجود دعم مالي وتقني، وعدم توافر المعلومات، وضعف التعاون المحلي والإقليمي والدولي.

21- وشرح أن تقدير القيمة يوفر أداة قوية للإدارة الحكيمة والاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة ويمكن أن يبرر الإنفاق العام. وأضاف أن القيمة الاقتصادية الكلية للأراضي الرطبة تتضمن قيما مباشرة (الطاقة، الإنتاجية الزراعية، والملجأ، والأغذية، وإمدادات المياه، والنقل، والمرافق الترفيهية)، وقيما غير مباشرة (الحفاظ على جودة المياه، واستقرار المناخ، ومكافحة الفيضانات، وحماية الشواطئ، والوقاية من العواصف)، بل أيضا قيما للاختيارات (التنوع البيولوجي، والاستخدامات الصناعية، والاستخدامات الزراعية، والاستخدامات الصيدلانية) وقيما للوجود (الأهمية الثقافية، والأهمية الجمالية، والأهمية التراثية، وأهمية الهبات). وأشار بعد ذلك إلى ثلاث دراسات حالة، وهي المنغروف في رأس محمد والنبق في مصر، وبحيرة المرجة الزرقاء في المغرب، وسبخة

الكلبية في تونس، ولاحظ أن دراسة الحالة بالنسبة لمصر خلصت إلى أن القيمة الترفيهية لكل هكتار بالنسبة للمنغروف في محمية رأس محمد كانت الأعلى في العالم. وأضاف المتحدث التالي تفاصيل أخرى عن هذه الحالة.

22- وقدم السيد راضي طلعت توفيق من مصر عرضا عن تقدير القيمة الاقتصادية لمنافع النظم الإيكولوجية الناشئة عن الشعب المرجانية في المحمية الوطنية في رأس محمد في مصر. وذكر أن التركيز كان على القيم الترفيهية للشعب المرجانية نظرا للأهمية الإيكولوجية للشعب المرجانية في المحمية الوطنية في رأس محمد، وبسبب المنافع الترفيهية التي كانت من أهم المنافع بالنسبة لأصحاب المصلحة المختلفين. وتم تطبيق النموذج الاقتصادي القياسي والتحليل الانحداري على نتائج استبيان مسح موجة إلى السائحين. واستخدمت أربعة أساليب: نموذج تكلفة السفر في المنطقة، ونموذج تكلفة سفر الفرد، وتقدير قيم الطوارئ، وتجارب الاختيارات.

23- وقدمت السيدة نرمين وفاء من جامعة الدول العربية إرشادات حديثة إلى صناع السياسات وبرنامج تنفيذ عن تقدير القيمة الاقتصادية للأراضي الرطبة، صدرت عن حلقة عمل نظمتها جامعة الدول العربية في عام 2009. واعتمدت حلقة العمل ما يعرف باسم "إعلان القاهرة" وخطة إقليمية للحفاظ على الأراضي الرطبة، بما في ذلك إعداد دراسة إقليمية تجريبية عن القيمة الاقتصادية لبعض الأراضي الرطبة في البلدان العربية. وفي ديسمبر/كانون الأول 2010، اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE) الإعلان، وأدى ذلك إلى إطلاق المبادرة العربية لاقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وفي إطار البرنامج، سيتم إجراء دراسات حالة تفصيلية في ستة مواقع في ست بلدان يتم اختيارها وفقا لتوافر البيانات والمعلومات. وأشارت ليبيا والمغرب عن استعدادهما لاستضافة الندوة الدولية بشأن "المياه والأراضي الرطبة في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، التي نظمت في أغادير من 6 إلى 8 فبراير/شباط 2012 وبعثت برسالة قوية إلى مؤتمر ريو+20 عن أهمية الأراضي الرطبة.

24- وقدمت أيضا النتائج الرئيسية لنشرة التوقعات العالمية للأراضي الرطبة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2012، بما فيها معدل تحقيق الغايات المرتبطة بالمياه والأراضي الرطبة من الأهداف الإنمائية للألفية. ووفقا للبيانات، لا يرجح أن تحقق الأهداف مصر وليبيا والمغرب وفلسطين. وأشارت بالتحديد إلى السياحة المستدامة ودورها في زيادة قيمة الأراضي الرطبة، مع ملاحظة أن السياحة المدارة على نحو جيد للأراضي الرطبة يمكن أن تكون مربحة جدا عبر سلسلة القيمة، مع قصص النجاح العالمية بما في ذلك ناميبيا، وسلوفينيا، وأستراليا وقصص النجاح في المنطقة العربية المتاحة من المغرب وتونس.

25- وأثناء الجلسة، أثار المشاركون عددا من المسائل التقنية ورد عليها المتحدثون فيما يتعلق بما يلي: (1) مدى ملاءمة تطبيق أدوات محددة لتقدير القيمة في ظروف محددة ولخدمات نظم إيكولوجية محددة؛ (2) الشروط المسبقة للقدرات من أجل تطبيق أدوات محددة؛ (3) وموثوقية البيانات الكامنة ونتائج تقدير القيمة؛ (4) والأثر السياسي لنتائج تقدير القيمة وكيفية تحسينها. وتضمنت الموضوعات المتكررة في المناقشة ما يلي: (1) الحاجة إلى مواءمة تصميم دراسات تقدير القيمة حسب مشكلة صنع القرار قيد البحث، لاسيما أنها غير لازمة في جميع الحالات لتغطية جميع عناصر القيمة الاقتصادية الكلية؛ (2) الحاجة إلى إيجاد توازن بين الحاجة إلى الاستفادة إلى أقصى درجة من توافر البيانات المحدودة ونوعيتها، والحاجة إلى الدقة والموثوقية؛ (3) والحاجة إلى إجراء دراسات لتقدير القيمة تكون راسخة في صنع السياسات والقرارات لكي تحدث أثرا.

جيم - *النهج المتدرج لاقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي*

26- عرض السيد أوغسطين برغهوفر من مركز هلمهولتز للبحوث البيئية في ألمانيا (UFZ)، النهج المتدرج لاقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لتقدير قيمة منافع الطبيعة. وفسر أن هذا النهج مدفوع بالاحتياجات، ويوحي بأن وسائل تقدير القيمة سيتم اختيارها وتكييفها وفقا لاحتياجات صناع القرار. وأضاف أنه من الحيوي الاتفاق على هذه الاحتياجات في بداية العملية. وتتمثل الخطوات الفردية فيما يلي:

- الخطوة 1: الاتفاق مع أصحاب المصلحة حول مشكلة صنع القرار قيد البحث؛
- الخطوة 2: تعريف أي من خدمات النظم الإيكولوجية هي وثيقة الصلة في هذا السياق (مثلا، إذا كانت المشكلة المتفق عليها هي إزالة الغابات، ما هي المؤشرت الرئيسية لخدمات النظم الإيكولوجية الحرجية، وما هي النظم المعرضة للتهديد من بينها؟)
- الخطوة 3: تعريف الاحتياجات المعلوماتية واختيار الوسائل المناسبة. وحذر أن المنهجيات المتطورة لا تكون بالضرورة أفضل المنهجيات في سياق محدد. وينبغي إيصال التوقعات بوضوح إلى خبراء تقدير القيمة، وينبغي أن يكون صناع القرار واضحين فيما يرغبون معرفته؛
- الخطوة 4: إجراء التقييم الفعلي لخدمات النظم الإيكولوجية، وإن أمكن وليس بالضرورة في صورة تقدير نقدي؛
- الخطوة 5: النظر في استجابات السياسات الممكنة وأدوات السياسة الموجودة؛
- تقدير الآثار والتأثيرات التوزيعية من أجل الحد من الفقر.

27- وشرح أن تطبيق النهج المتدرج عن طريق توفير مثال حالة من سري لانكا تعالج الإدارة التقليدية للمياه وتحديد أفضل خيارات السياسة لتحسينها. وفي الختام، أوصى بما يلي: (1) توجيه تقييم خدمات النظم الإيكولوجية إلى مسألة/مشكلة معينة؛ (2) ربطها باستجابات السياسة المحتملة وليس التركيز فقط على البيانات؛ (3) إعطاء اهتمام إلى الحقوق المتضررة والآثار الاجتماعية لتغيرات خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تصميم استجابات السياسة. ونظرا لأن تمرينات تقدير القيمة يمكن تشكيلها بوسائل مختلفة، ينبغي إشراك صناع السياسات في إرشاد العملية، وفهم ما الذي يتم قياسه وتقدير قيمته، وإيصال الافتراضات والنتائج. وأضاف أن الإبقاء على القيم غير مجمعة قد يكون أكثر فائدة لأصحاب المصلحة، الذين يعتبر إشراكهم المبكر والكامل حيويا أيضا.

28- وبعد العرض، دُعي المشاركون إلى المشاركة في تدريب حسب المقاعد، مع تطبيق النهج المتدرج لاقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في مشكلة محددة لصنع القرار، مع اقتراح حالات لحفظ الشاعب وحفظ الأراضي الرطبة ولكن مع اختيار حالة أخرى حسب تقديرهم. وتمشيا مع النهج المتدرج، دُعي كل فريق إلى إعداد أجوبة للأسئلة التالية:

- مناقشة مشكلة صنع القرار والاتفاق عليها والسيناريوهات الممنهجة الممكنة؛
- تحديد أهم خدمات النظم الإيكولوجية المرتبطة بالحالة؛
- ما هي المؤشرات التي تعتقد أنها المفيدة والعملية على نحو كبير؛
- إذا سمح الوقت، إعداد سيناريوهات في صورة شبه كمية.

29- ونظرا لضيق الوقت، لم تتمكن الأفرقة من إعداد سيناريوهات بالكامل، ولكنهم قدموا تفاصيل للأمثلة التالية:

- الحالة 1: إزالة الغابات، وفيها تكون خدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة استقرار التربة ومكافحة التآكل، وكذلك تنقية الهواء والمياه. ويمكن أن تشمل المؤشرات: تكلفة إعادة بناء البنية التحتية من الانهيارات الأرضية؛ (2) ومؤشرات الصحة؛ (3) والتكاليف الخاصة لتنقية الهواء؛ (4) والفوارق في قيمة العقارات اعتمادا على قربها من الحدائق الحضرية. ويمكن بناء سيناريوهات ممنهجة على أسلوب "أداء الأعمال على نحو ما جرت عليه العادة" وكذلك خيارات مختلفة لتحسين الإدارة الحرجية، تشمل إن أمكن نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

- الحالة 2: إدارة مصايد الأسماك – وتتمثل المشكلة هنا في الاستغلال الجائر للأرصدة السمكية كخدمات تموينية رئيسية، والحصة العالية للصيد غير القانوني. وتشمل المؤشرات ذات الصلة عدد صيادي الأسماك، وأيام العمل حسب الموسم، وكمية المصيد. وفيما يتعلق بخيارات السياسات والسيناريوهات المحتملة، تم تحديد الحاجة إلى النظر في أساليب عيش بديلة وتطويرها أو مصادر للدخل، بما في ذلك التوسع الممكن في الأنشطة السياحية، وذلك كسيناريو محدد في إطار مراجعة سياسات إدارة مصايد الأسماك.

- الحالة 3: إدارة المنغروف، مع خدمات النظم الإيكولوجية المهمة وتشمل دورها كمناطق حضانة للأسماك وكذلك كمناطق استراحة للطيور المهاجرة. ويتزايد تعدي التنمية الحضرية على المنغروف. وبالإضافة إلى "أداء الأعمال على نحو ما جرت عليه العادة" والإنفاذ الأكثر صرامة لحالة المناطق المحمية، يمكن أن تشمل سيناريوهات إضافية إنشاء منطقة عازلة لحماية المنطقة مع تمكين تطوير فرص العمل.

دال – المحاسبة البيئية كأداة للتعميم

30- عرضت السيدة وفاء أبو الحسن من إدارة الإحصاءات في الاسكوا الحسابات البيئية الاقتصادية كأدة للتعميم. وأشارت إلى أن نظام الأمم المتحدة للحسابات البيئية الاقتصادية (UNSEEA) يعتبر إطارا لقياس البيئة وعلاقتها المتبادلة بالاقتصاد، وأنه يطبق قواعد المحاسبة على المعلومات البيئية، بما يتسق مع المعايير الإحصائية الدولية والتوصيات مثل نظام الحسابات القومية (SNA)، والتوصيات الدولية لإحصاءات المياه (IRWS)، والتوصيات الدولية لإحصاءات الطاقة (IRES). وأشارت إلى المراجعة الجارية لنظام الأمم المتحدة للحسابات البيئية الاقتصادية من قبل لجنة الإحصاءات بالأمم المتحدة (UNSD) ولجنة الخبراء التابعة لها المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية (UNCEEA)، وأن تعزيز الإرشادات حول حسابات النظم الإيكولوجية كان من أحد مهام مراجعة برنامج العمل. ولاحظت أن بعض عناصر الموارد الطبيعية والبيولوجية كانت مشمولة بالفعل في الإطار المركزي لنظام الحسابات البيئية الاقتصادية، وأن حسابات النظم الإيكولوجية تهدف بالتحديد إلى تمكين فهم أفضل لما تقدمه النظم الإيكولوجية في صورة سلع وخدمات سوقية وغير سوقية على السواء، وخصائص النظم الإيكولوجية التي تعتبر حيوية للحفاظ على تدفقات القيمة هذه إلى المجتمع. ولخصت الإطار المفاهيمي المخطط لمثل حسابات النظم الإيكولوجية هذه على أنه متوقعا في النسخة المنقحة لنظام الحسابات البيئية الاقتصادية.

31- وبالنظر إلى الأنشطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قدمت نظرة عامة على أنشطة الاسكوا لدعم تنمية القدرات الإحصائية الوطنية، بما في ذلك مشروع للفترة 2011-2013 بشأن إحصاءات الطاقة ومشروعات بشأن الاقتصاد الأخضر بالتعاون مع لجنة الإحصاءات بالأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى. وقالت إن الاسكوا يسرت أيضا التعاون الثنائي، التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقامت بتأييد على مستوى عال. وأعطت عرضا للتقدم المحرز في تنفيذ عناصر المحاسبة البيئية في

مختلف البلدان في المنطقة، وخصوصا حسابات المياه، وختمت بالتركيز على ما يلي: (1) الحاجة المستمرة إلى زيادة التوعية بفائدة المحاسبة البيئية الاقتصادية لمختلف المؤسسات الحكومية؛ (2) والحاجة إلى تمويل إضافي؛ (3) والحاجة إلى مزيد من المشاريع التجريبية والمساعدة التقنية لإعداد وتنفيذ حسابات فرعية للحسابات البيئية الاقتصادية وفقا للأولويات الوطنية.

32- وبالإضافة إلى إثارة عدد من المسائل التقنية، ركز المشاركون بصفة خاصة على عدم كفاية البيانات، من حيث الكمية والنوعية على السواء، وكذلك نقص القدرات المحددة لإحداث تقدم في المحاسبة البيئية في كثير من البلدان في المنطقة. وأيدوا أيضا الخلاصة التي تفيد بالحاجة إلى مزيد من الأنشطة الداعمة في هذا الخصوص، بما في ذلك توفير التدريب، وإعداد المواد الإرشادية التي تعكس الشواغل المحددة للبلدان وتعليقاتها.

ثالثا - إعادة توجيه الحوافز

ألف - معالجة الحوافز الضارة، بما فيها الإعانات

33- قدم السيد ماركوس ليمان (أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي) البند وأشار إلى الهدف 3 من أهداف أيشي في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، الذي الزم الأطراف بإلغاء الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، أو إزالتها تدريجيا أو إصلاحها بحلول عام 2020 والتشجيع على الحوافز الإيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يتمشى وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية. وشرح أنه في إطار الاتفاقية، كان مفهوم الحوافز الضارة أنها تنشأ من السياسات أو الممارسات التي أدت إلى سلوك غير مستدام يضر بالتنوع البيولوجي، وغالبا ما يكون لها آثار جانبية غير متوقعة (أو غير مقصودة) من السياسات المصممة لتحقيق أهداف أخرى. وقال إنها يمكن أن تنشأ من بعض السياسات البيئية.

34- وذكر أن هناك أمثلة كثيرة عن الحوافز الضارة. وفيما يتعلق بالإعانات الضارة، فهي تقع عامة في نوعين مختلفين من الفئات: (1) إعانات الإنتاج التي تخفض تكاليف المدخلات أو تزيد الإيرادات؛ (2) إعانات المستهلكين التي تؤدي إلى سعر يقل عن التكلفة لاستخدام الموارد الطبيعية. وأشار إلى أن الحوافز الضارة يمكن أيضا أن تنشأ من بعض القوانين أو القواعد التي تحكم استخدام المورد، مثل قوانين الاستخدام المقيّد. وقدم بعد ذلك عددا من الأمثلة على الحالة.

35- ولاحظ أن التقييمات الحذرة للسياسات تحتاج في الغالب إلى تحديد الحوافز الضارة كشرط مسبق لإلغائها، أو إزالتها التدريجية أو إصلاحها. وعند إجراء التقييمات ذات الصلة، قد يكون من المفيد استخدام نهج متعدد المعايير وشاملا يتضمن أيضا جدوى التكلفة والآثار الاجتماعية للإعانات (مثل الآثار التوزيعية).

36- ولخص الدروس المستفادة الرئيسية من العمل التحليلي الذي يجري حاليا بشأن إزالة أو إصلاح الحوافز الضارة بما فيها الإعانات: (1) الحاجة إلى قيادة قوية وتحالف واسع للدعم يشترك فيه أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ (2) استخدام نهج "الحكومة بأكملها" كعامل نجاح حيوي؛ (3) وتحديد المصالح ذات الصلة وكيفية معالجة شواغلها؛ (3) تصميم وتنفيذ سياسات التكيف المناسبة؛ (4) وتمويل مجموعات السياسات/التعويضات التي تعوض عن الآثار الاجتماعية السلبية؛ (5) وتحسين الشفافية وتمكين المناقشة العامة المستنيرة؛ (6) والاستخدام الذكي للفرص السياسية السانحة.

37- وفي الختام، ركز على أن اختيار مجموعات السياسات للإلغاء أو الإزالة التدريجية و/أو الإصلاح تعمد كثيرا على السياق، وأن هناك بالتالي مجال مهم للعمل في المستقبل. وأوصى، بالنسبة للسياسات الجديدة، باستخدام تقييم الأثر الاستراتيجي. وقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أعد مجموعة من المعايير الدنيا للإعانات الجديدة التي قد يكون من المفيد أيضا النظر فيها.

38- وبالبناء على العرض السابق، قدم السيد باتريك تن برينك من المعهد الأوروبي للسياسات البيئية (IEEP) إرشادات تدريجية للإصلاح تستند إلى الإرشادات القائمة التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يتكون من أربع خطوات: (1) بحث سياسات الإعانات؛ (2) تحديد إمكانيات الإلغاء أو الإزالة التدريجية أو الإصلاح؛ (3) إعداد خارطة طريق للإصلاح؛ (4) تحديد فرص للعمل. وقدم شكل لإصلاح الإعانات يدمج أدوات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تراعي الخطوات الأربع أعلاه ويشمل مجموعة من الأسئلة التي ساعدت في البت في إصلاح الإعانة والتسلسل المناسب وتحديد الأولوية، وهي: (1) ما هي التكاليف والمنافع المتوقعة من الإصلاح، ومن سيشترك في ذلك؛ (2) وما إذا كان هناك مجال للفرص؛ (3) والحاجة إلى الدعم السياسي.

39- وفي ختام عرضه، أشار إلى الزخم في بناء السياسات لأنشطة الإصلاح، الذي نتج عنه التكيف مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛ والتعهد من قبل مجموعة البلدان العشرين بإزالة الحوافز الضارة في مجال الطاقة؛ والعمل التحليلي الأخير مثل تقرير الاقتصاد الأخضر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولاحظ أن هناك دعوة متزايدة أيضا لإصلاح الإعانات في الاتحاد الأوروبي، وما صاحبها من جهود وطنية متزايدة.

40- وفي المناقشة، أشار المشاركون بصفة خاصة إلى ما يلي: (1) أصحاب المصلحة المصممين وذلك كعقبة رئيسية لمعالجة الحوافز الضارة على نحو فعال، فضلا عن الحاجة إلى السبل والوسائل للتغلب على مقاومتهم؛ (2) إمكانية الآثار الاجتماعية السلبية نتيجة لإصلاح الإعانات بشكل خاص؛ (3) والحاجة إلى الإبقاء على مجال للتطوير؛ (4) ودور الإدارة الجيدة بشكل أعم.

41- وبعد ذلك دُعي المشاركون إلى تحديد البرامج الوطنية التي يعتقدون أنها يمكن أن تعمل كظاهرة للإصلاح، وإعداد خيارات مؤقتة للسياسات لمعالجة المسألة:

(أ) إعانات المياه في واحة الفلاحة (الجزائر): في الماضي، كانت مياه الواحات، مع ندرتها، تقدم مجانا لأغراض الزراعة، مما أدى إلى الافراط في استخدامها للري، مع آثار سلبية على توافر الموارد والتنوع البيولوجي (مثل، من خلال اختفاء الطيور المحلية). ووضع برنامج يهدف إلى إعادة تأهيل الواحد بعد حدوث الآثار السلبية الضخمة فقط. ولم يكن البرنامج ناجحا حتى اليوم، مع عقبة مهمة تتمثل في عدم وجود إنفاذ في تقييد الوصول إلى المياه الشحيحة؛

(ب) إعانات مصايد الأسماك ومياه الري في تونس: أدت إعانات مصايد الأسماك في الماضي إلى الاستغلال الجائر؛ وتضمنت أنشطة الإصلاح إدخال الحزم التعويضية لخفض الصيد. وتضمن إصلاح إعانات مياه الري تقديم إعانات للمعدات التي توفر في المياه؛

(ج) إعانات مياه الري في دولة الإمارات العربية المتحدة: شجعت سياسات الحكومة على الأنشطة الزراعية غير المستدامة مما أدى إلى تزايد الضغط على موارد المياه الجوفية، بسبب الاستخراج الجائر، وإلى تزايد ملوحة التربة. وقد أدت الإزالة التدريجية للإعانات وحظر إصدار تصاريح لآبار جديدة إلى تحسن فاعلية الري. وتضمنت الأنشطة الإضافية دعم النباتات التي تتحمل الجفاف، وبرنامج لزيادة التوعية بين المزارعين بشأن استخدام ممارسات أكثر استدامة، ودعم التسويق التجاري لمنتجاتهم.

باء - التشجيع على التدابير الحافزة الإيجابية

42- وقدم السيد هوغو فان زيل من معهد الأبحاث الاقتصادية المستقلة (جنوب أفريقيا) عرضا عن التدابير الحافزة الإيجابية، بما في ذلك مناقشة لإطار للنظر في الأدوات القائمة على السوق لدعم الإصلاح البيئي المالي، والتجارب في مجال برنامج "العمل من أجل المياه".

43- وبالإشارة إلى ورقة سياسة أخيرة أعدت لوزارة الخزانة في جنوب أفريقيا، لاحظ أن هناك حاجة إلى إطار للنظر في الأدوات القائمة على السوق وفاعليتها وكفاءتها على نحو متسق. ويمكن أن يعكس تسعير الموارد الطبيعية الرئيسية، مثل المياه، الأضرار البيئية وتحفيز الناس على حفظها، مع توليد رأسمال أيضا لتحسين البنية التحتية للمياه. وناقش أيضا الخيارات لتقديم الحوافز المالية لأنشطة الحفظ على الأراضي الخاصة، في صورة تخفيضات متغيرة في ضريبة الدخل للأراضي التي تركت بدون زراعة لأكثر من 20 سنة في إطار مجموعة واسعة من أنواع الالتزامات (وتتراوح بين العالية، في صورة محميات خاصة للطبيعة، إلى منخفضة، في صورة حفظ غير رسمي). ولاحظ أن هذا الأسلوب يمكن أن يستهدف المزارعين من ذوي الدخل المرتفع بالنسبة للقيمة العالية للأراضي، وأشار إلى أن خيارات أخرى مثل تعديل معدلات الملكية المحلية من أجل تحفيز الحفظ على المستوى المحلي، والمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، والتمويل الحكومي المباشر من مصادر المنح للبنية التحتية البلدية من أجل البنية التحتية الإيكولوجية.

44- وقدم أيضا نبذة عن برنامج "العمل من أجل المياه" في جنوب أفريقيا، بما في ذلك تاريخه وتطوره عبر الومن. وأشار إلى أنه استجابة للمشاكل الشديدة في جنوب أفريقيا مع النباتات الغريبة الغازية، تم إدخال برنامج النباتات الغريبة في عام 1995 كبرنامج في برنامج إعادة البناء والتنمية في جنوب أفريقيا. وقال إن إنشاء فرص العمل كان دافعا رئيسيا مبدئيا، وتضمنت المنافع الرئيسية الأخرى تحسين أمن المياه، والتنوع البيولوجي، وإنتاجية محسنة للأراضي. ومنذ ذلك الوقت، زاد البرنامج من وجهة مصروفات بمبلغ 25 مليون راند إلى 695 مليون راند، مع أكثر من 26,000 مستفيد من البرنامج ووضعت برامج فرعية كثيرة (العمل من أجل مكافحة الحرائق، والأراضي الرطبة والأراضي). وأضاف أن التحليلات الأخيرة تعالج التطبيق الممكن للنظم الخاصة للمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية باعتبارها وسيلة للاستمرار في البرنامج.

جيم - أمثلة من المنطقة

45- واستعرضت السيدة كنزا عوني من اللجنة العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر (HCEFLCD)، المغرب، حالة تراث الغابات في المغرب، وأبرزت التحديات المهمة للحفاظ على الغابات، وخصوصا الناشئة عن الرعي للغابات المتزايد بسبب النمو السكاني المرتفع ووضع الفقر في الريف فضلا عن تزايد طريقة الحياة الجامدة التي توحي إلى حركة بعيدة عن الوسائل التقليدية لإدارة المكان، وأدت إلى تزايد العبء على الحيوانات. وأدت هذه العوامل إلى معدل نجاح ضعيف للنباتات، وشرحت أن استراتيجية اللجنة العليا بالنسبة للرعي في

الغابات، التي تضمنت استعادة النظم الإيكولوجية للرعي في الغابات وإقامة شراكات للإدارة المشتركة لموارد الرعي في الغابات.

46- وأبرزت دور التعويضات كأداة لإدارة حراجة الرعي المؤجلة. وأضافت إنه بغية السعي إلى إشراك أعداد المستخدمين ومساءلتهم، قدم لهم حافز مالي، يستند إلى نقل حقوق المستخدمين على نحو مؤقت. وقالت إن الأموال اللازمة تم توفيرها من الصندوق الوطني للغابات من خلال الضرائب المولدة من مبيعات المنتجات الحرجية. ولاحظت أن هناك طلبات أخرى من السكان المحليين لنظم التعويض في مناطق إضافية.

47- وقدم السيد عبد النادي أباركاش من اللجنة العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر (HCEFLCD) عرضا عن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع كحافز للحفظ والاستخدام المستدام في المغرب. وقال إن المغرب لديه مصلحة كبيرة في موضوع الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع نظرا لمواردها المتوطنة الغنية، خصوصا شجر الأرغان والنباتات الأوروماتية والطبية، وشدد على أن سلسلة قيمة الأرغان، التي تبلغ حاليا نحو 90% من القيمة المضافة، تحققت خارج المغرب، مما يوحي بفقدان كبير للقيمة. وعملت وزارة البيئة في المغرب، بالمشاركة مع اللجنة العليا للمياه والغابات ومكافحة التصحر، معا على أول تعديلات قانونية نحو إطار وطني للحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع. وتتوافر القدرات الداخلية (وبوجه خاص بسبب حلقات العمل العديدة لتنمية القدرات التي نظمت بقيادة مبادرة تنمية القدرات في أفريقيا من أجل الحصول على الموارد الحينية وتقاسم المنافع) ولكنها تحتاج إلى التعزيز، وهناك حاجة إلى زيادة الموارد المالية بناء على ذلك. وذكر أنه يتم جاليا إجراء عدد من مقترحات المشروعات لهذا الغرض في إطار مرفق البيئة العالمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

48- وقدم السيد باسكال عبد الله عرضا عن الأنشطة الأخيرة للتشجيع على السياحة البيئية في لبنان. وبالإشارة إلى التوقعات الأخيرة التي تتنبأ بنمو في المنتجعات الإيكولوجية والفنادق في المستقبل، والطفرة في سياحة الطبيعة، التي زادت بنسبة 20% سنويا، قال إن المساندين المبكرين للسياحة المستدامة يحتمل أن يحققوا مكاسب كبيرة في السوق. وأشار إلى عدد من قصص النجاح ذات الصلة في لبنان، مشيرا إلى إحصاءات الزائرين في محمية المجال الحيوي لشجر أرز في الشوف، التي تبين زيادات كبيرة في العقد الماضي. وفي ختام العرض، أشار إلى الحاجة الملحة لسياسات دعم واستراتيجيات معززة، لاسيما السويق المعزز.

49- وفي المناقشة، قام المشاركون بما يلي: (1) التأكيد على الحاجة إلى أن تكون المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية موجهة نحو الفقراء، وألآ يكون ذلك تلقائيا في جميع الحالات؛ (2) ملاحظة تعقيدات نُهج الإدارة المشتركة وقيودها التي تنطوي على انتقال السلطة؛ (3) الإشارة إلى الحاجة المستمرة لتحقيق الاستدامة المالية لنظم المدفوعات، مع ملاحظة أن المدفوعات النقدية قد لا تكون مناسبة في جميع الحالات في هذا السياق. وناقشوا أيضا الدور المحتمل للسياحة الإيكولوجية في بلدانهم، فضلا عن دورها والأهمية النسبية لدورالأشكال التقليدية للسياحة.

رابعا – استخدام نُهج اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي كأدوات للتعميم

ألف - اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والاقتصاد الأخضر، ومؤتمر ريو+20

50- قدم السيد فريد بوشهري، من المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الروابط بين اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والاقتصاد الأخضر كما اقترحها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقريره عن الاقتصاد الآخضر. وعرض تعريف الاقتصاد الأخضر كما اقترحة برنامج الأمم المتحدة للبيئة – وهو تعريف ينتج عنه تحسين رفاهية البشر والإنصاف الاجتماعي، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية، وخفض الكربون، وزيادة كفاءة الموارد، والتكامل الاجتماعي. وشرح أن مجموعة من المؤشرات يمكن أن تساعد في قياس الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك مؤشرات اقتصادية وبيئية واجتماعية. ولاحظ أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يخلق فرص عمالة في نطاق واسع من القطاعات؛ مثل الزراعة العضوية أو الطاقة المتجددة، وشرح أن هذه كانت أعمالا محترمة مع إنتاجية عمالة أعلى، فضلا عن ارتفاع الكفاءة الإيكولوجية وخفض الانبعاثات. وبالإشارة إلى الفرص المحتملة أمام البلدان النامية للحصول على مكاسب اقتصادية واجتماعية في استخدام تكنولوجيات أنظف والوصول المحسن إلى خدمات الطاقة، والإنتاج الأكثر نظافة، والأمن الغذائي الزائد، شرح أن أهداف مبادرة الاقتصاد الأخضر لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تتمثل في إعلام البلدان بتخضير اقتصاداتها بالعمل مع نطاق عريض من الشركاء لتوفير التحليل الاقتصادي ومنتجات البحث الناجحة. وأشار في ختام حديثة إلى الخدمات الاستشارية الأخيرة للاقتصاد الأخضر التي منحت لبلدان في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وغرب آسيا، فضلا عن الأردن كمثال من المنطقة العربية، التي قامت مؤخرا بدراسة شاملة حول مناطق الأولوية للاقتصاد الأخضر.

51- وقدم السيد ريكاردو ميسيانو (الاسكوا) دور اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي على الطريق إلى مؤتمر ريو+20. وأشار إلى الاقتصاد الأخضر كواحد من موضوعات المؤتمر، ولاحظ دور اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي كرابط محتمل بين الأسس الثلاثة للتنمية المستدامة، مع كون أحد المسائل المهمة هو كيفية تحقيق التفاعل مع أهداف التنمية المستدامة بصورة عملية. وبالإشارة إلى الحاجة إلى تقييم الثغرات في تنفيذ التنمية المستدامة بعد عشرين سنة من مؤتمر ريو، مقارنة بالالتزامات المتخذة منذ عشرين سنة، وكيف يمكن مجابهة التحديات الجديدة والناشئة، فشرح عملية التحضير لمؤتمر ريو+20 في المنطقة بالنيابة عن الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتبه الإقليمي لغرب آسيا، وجامعة الدول العربية. وقال إن عددا من الاجتماعات التحضيرية انعقد بالفعل في المنطقة باشتراك مختلف أصحاب المصلحة، مثل قطاع التجارة والبيئة، والقطاع الخاص فضلا عن وزارات المالية.

52- وأعقب هذين العرضين مناقشة حية لاحظ فيها المشاركون الحاجة إلى وضع توضيح مفاهيمي أكبر للروابط بين الاقتصاد الأخضر ومفاهيم التنمية المستدامة. ولاحظ بعض المشاركين بوجه خاص أن مفهوم الاقتصاد الأخضر كان على ما يبدو يعالج الأساسين الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة، وأعربوا عن قلقهم من أن الأساس الاجتماعي سيتعرض لخطر النظر إليه على نحو متزايد كإضافة أو كفكرة لاحقة.

باء – النُهج الاقتصادية في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

53- قدمت السيدة ديان كلايمي (المكتب إقليمي لغرب آسيا – برنامج الأمم المتحدة للبيئة) عرضا عن العمل معا وتحقيق التآزر في تنفيذ اتفاقات التنوع البيولوجي المتعددة الأطراف، والخبرة التي حققتها المنطقة في هذا المجال. وشرحت أن المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ركز كثيرا على تقديم الدعم لتعزيز التنفيذ الوطني للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومع ملاحظة أن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

تعتبر أدوات عالمية للحوكمة البيئية، وآليات منسقة تضم الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات الأصلية والمحلية التي تقود إلى قرارات متفق عليها عالميا، قالت أن هناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين أصحاب المصلحة بغية بلوغ التآزر المحتمل، وتحقيق التنفيذ الأكثر اتساقا لمختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والحوكمة البيئية الأكثر قوة بصفة عامة. وإذ لاحظت فائدة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في تحقيق التآزر بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتنفيذ أهداف أيشي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، قالت إن الاستجابات من المنطقة العربية للمراجعة المقترحة للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي يمكن أن تشمل النهوض بالتآزر مع تنفيذ مع اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض (CITES)، والحوافز المتصلة بالتجارة فضلا عن تدابير لإزالة الحوافز الضارة.

54- وقدم السيد حامد دالي من المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات في تونس (INRGREF)، منهجية تحليل هشاشة النظم الإيكولوجية وتأثيراتها الاقتصادية، بالإشارة إلى تقييم للخسائر الاقتصادية التي جاءت نتيجة لأثر تغير المناخ في النظم الإيكولوجية التونسية، مع التركيز على النظام الإيكولوجي كورك أوك في الشمال الغربي لتونس. وشرح أن هذه المنطقة كانت تعتبر نقطة ساخنة من منظور التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي. وتضمن النهج المنهجي تحليلا للهشاشة استنادا إلى عدة متغيرات، بما في ذلك العناصر الاجتماعية-الاقتصادية لمؤشرات المناخ. ويسمح النهج باختيار الافتراضات على آثار مخاطرة محتملة تتعلق بالجفاف، استنادا إلى بحث حول التأثيرات المماثلة للجفاف في الفترة 1987-2990، بما في ذلك تقييمات للآثار على سلع وخدمات النظم الإيكولوجية.

55- وقدمت السيدة سيف أوتيتيز من الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أعمال الآلية العالمية حول حوافز تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي، وخصوصا إطار ومنهجية بطاقة النتائج التي أعدتها الآلية العالمية و مركز البحث والتدريب في مجال الزراعة المدارية (CATIE) بشأن آليات الحوافز والآليات القائمة على السوق. وأكدت أن هناك حاجة للحوافز الإيجابية لضمان الاستثمارات في الإدارة المستدامة للأراضي، وأن صناع السياسات وأصحاب المصلحة المهتمين يحتاجون إلى مزيد من المعرفة والقدرات التقنية بشأن القيمة الحقيقية لرؤوس أموال الطبيعة وخدمات النظم الإيكولوجية، وأن بطاقة النتائج أعدت كأداة لمساعدة صناع السياسات في اختيار التدابير الحافزة الملائمة وفقا لظروفهم وأحوالهم الخاصة، ومعرفتهم لتنفيذها بصورة فعالة وتتسم بالكفاءة.

56- وفي المناقشة، أشار المشاركون بوجه خاص إلى الوارابط بين تغير المناخ والتهديدات المتزايدة على التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية، فضلا عن الظروف التبعية لرفاهية البشر، وأشارت إلى التواتر الزائد للعواصف الرملية القاسية في أجزاء كثيرة من المنطقة باعتبارها أمثلة ملموسة. ومع الاقتناع بالتآزر المحتمل بوجه خاص في القيام بأنشطة التكيف، أشار بعض المشاركين أيضا إلى القيود المحتملة والحاجة إلى تمويل ملائم في جميع الحالات.

جيم - *تعزيز نُهج اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي: الطريق إلى الأمام*

57- قدمت السيدة كلوه هيل من مكتب تنسيق اقتصاديات النظم الإيكولوجية (TEEB) والتنوع البيولوجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، البرنامج الحالي وما يرتبط به من أنشطة لدعم البلدان في استخدام نتائج الدراسات العالمية على TEEB ("المرحلة الثالثة من TEEB). وشرحت أن المرحلة الثالثة من TEEB كان لها أربعة مكونات

تشغيلية: (1) تعزيز شبكة خبراء TEEB؛ (2) والنهوض بالإعلام والاتصالات؛ (3) ودعم تطوير الدراسات القطاعية؛ و(4) دعم وتيسير تنفيذ TEEB على الصعيد الوطني.

58- وفيما يتعلق بالدراسات الوطنية لـــTEEB، لاحظت أن بعض البلدان بدأت بالفعل هذه العملية، وأن بلدانا أخرى أعربت عن اهتمامها، وأن الدعم سيقدم: (1) لتسهيل تصميم وتنفيذ مشاريع TEEB على الصعيد الوطني أو المحلي؛ (2) وربط المشاريع الواحد بالآخر و/أو ربط خيارات التمويل الواحد بالآخر؛ (3) ودعم المبادرات الجديدة في عالم الأعمال (4) والمساعدة في ترجمة التقارير إلى سياسة. وقالت إن مكتب TEEB في جنيف سيقدم إرشادات من خلال شبكة خبراء TEEB لبناء قدرات وطنية وإقليمية وحكومية محلية، ولدعم إصدار تقييمات اقتصادية على الصعيد الوطني، أي:

- سييسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمل البلدان المتقدمة برط خبراء ذوي صلة الواحد بالآخر، ولكنه لن يشارك بنشاط في إعداد الدراسات الوطنية أو يقدم التمويل؛
- سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة للبلدان النامية، بدور مشارك أكثر نشاطا، وربما اشتمل على المشاركة المباشرة على نحو أكبر في الدراسات على الصعيد القطري، وتقديم بعض الدعم التمويلي.

59- ثم وزعت على جميع المشاركين استبيانا مسحيا وطلبت استيفاء بياناته لتمكين مكتب TEEB التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من إرشاد الخطط الوطنية وعمليات تقييم TEEB /النظم الإيكولوجية من خلال شبكة خبراء TEEB، والمساعدة في التمويل عند الإمكان.

60- وتحدث السيد ماركوس ليمان (أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي) عن كيفية إدماج TEEB والعمل بشأن إجراءات التقييم والحوافز في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، مع الإشارة بوجه خاص إلى الهدفين 2 و3 من أهداف أيشي، وقدم عددا من الخيارات عن كيفية إدماج العمل المعزز حول هذه القضايا في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المعدلة للتنوع البيولوجي. وذكّر بأن مؤتمر الأطراف، في اجتماعه العاشر، حث الأطراف على أن تستعرض، وأن تنقح وتحدث، إذا كان ذلك ملائما، الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لتعكس الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي المتعلقة بها. وذكر أيضا أنه، في الإعداد للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، أجرت جامعة الأمم المتحدة تحليلا، أبرز أن الكثير من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لم تعالج الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي على نحو كاف، وأن الخطة الاستراتيجية الجديدة ، وفقا لذلك، وضعت تركيزا أكبر على تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الاقتصادية والمجتمع. واعترافا منه بأن نهج TEEB كان أداة رئيسية في تعميم التنوع البيولوجي ودمج القيم في الاستراتيجيات ذات الصلة وفي عمليات السياسات الوطنية، فقد قدم، في الختام، عددا من الخيارات عن كيفية إدماج الأنشطة ذات العلاقة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي.

61- وعقدت مائدة مستديرة لتمكين المشتركين من مناقشة هذه الخطط بمزيد من التفصيل، مع عرض اهتماماتهم حول القيام بدراسات TEEB في بلدانهم. ويرد في المرفق الثاني ملخص إحصائي لنتائج المسح. وناقش المشاركون أيضا، في مجموعات حول المائدة، الخيارات عن كيفية "الترجمة" للهدفين 2 و3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي إلى سياسات وطنية.

خامسا - تقييم حلقة العمل واختتامها

62- يرد في المرفق الثاني موجز لتقييم حلقة العمل. وناقش المشاركون أيضا الخطوات التالية في إحداث التقدم في تنفيذ الأدوات والمنهجيات والنُهج المرتبطة بإجراءات التقييم والحوافز في المنطقة العربية، ووافقوا على قائمة بالأنشطة المستقبلية مع تحديد أولوياتها. وترد هذه القائمة في المرفق الثالث من التقرير الحالي.

63- وبعد تبادل المجاملات المعتادة، اختتمتا حلقة العمل رسميا في الساعة 5 مساء يوم الخميس، 23 فبراير/شباط 2012.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

ALGERIA

1. **Mr. Chakib MOURO**
State Engineer in charge of biodiversity inventory in Tlemcen National Park
General Directorate of Forestry
Algeria
Tel: + 213 778273914
E-mail: mouro_chakib@yahoo.fr

2. **Ms. Karima Bozetine**
Foreign Affairs Attachi
Ministry of Foreign Affairs
Algeria
Tel: + 213 560 537754
E-mail: karima.idris.06@gmail.com

3. **Ms. Nadia Chenouf**
Deputy Director of CITES Landscapes Protected Areas & Natural & Biological Partinaries
Ministry of Territory Planning and Environment
Algeria
Tel: + 213 21 432884
Fax: + 213 21 432884
E-mail: chenoufnadia@yahoo.fr

4. **Ms. Wahiba Aktouche**
Department Chief of Reservation Biodiversity
National Park of Charia
Central Directorate of Forestry
Agleria
Tel: + 213 25391974
Fax: + 213 215416363
E-mail: parcchrea@yahoo.fr

BAHRAIN

5. **Ms. Nouf Al-Wasmi**
Environmental Specialist
Public Commission for the Protection of Marine Resources, Environment & Wildlife
Manama – Bahrain
Tel: + 973 39336166
E-mail: noufw@pmew.gov.bh

6. **Mr. Jasim Mohammed Mansoor**
Senior Quality Management Specialist
Ministry of Finance
Manama - Bahrain
Tel: + 973 17575300
Mobile: 973 36956777
Fax: + 973 17 518901
E-mail: jmansoor@mof.gov.bh

COMOROS

7. **Mr. Abbas Mohamed Hachim**
Director General of Economy & Finance
Ministry of Finance, Economy and Foreign Trade
Comoros
Tel: + 269 332 84 28
Fax: + 269 773 41 55
E-mail: abbashachim@yahoo.fr

DJIBOUTI

8. **Ms. Bilan Hassan Ismail**
Chef de bureau, Direction de l'environnement
Ministère de l'Habitat, l'Urbanisme et de l'environnement
Djibouti
Tel: + 253 351097
Fax: + 253 354837
Email: bilanhassan@yahoo.fr

9. **Ms. Mariam Hamadou Ali**
Directrice de L'Economie, du Plan et de Portefeuille
Ministère de L'Economie et Des Finances Charge de L'Industrie et de La Planification
Djibouti
Tel: + 253 351519 / 352801
Fax: + 253 352802
Email: mariamha@mefip.gov.dj

EGYPT

10. **Mr. Ayman Tharwat**
1st Sec. Ministry of Foreign Affairs, Dept. of Environment and Sustainable Development
Ministry of Foreign Affairs
Cairo – Egypt
Mobile: + 201 288807090
Fax: + 202 25747847
Email: aminayman@gmail.com

11. **Mr. Rady Talaat Tawfik**
Senior Environmental Economist
Egyptian Environmental Affairs Agency
Cairo – Egypt
Mobile: + 201 112463711
Email: radytalaat@yahoo.com

IRAQ

12. **Ms. Wasan Faeq Jameel**
Veterinary/Head Department of Biodiversity Inspector
Ministry of Environment
Baghdad – Iraq
Mobile: + 964 780 1989191
Email: wessanfaik@yahoo.com

13. **Mr. Shamil Mahmood Hussein**
Director Assistant
Ministry of Finance
Baghdad – Iraq
Mobile: + 964 77 11800776
Tel: + 964 7901818472
Email: shamil201219@yahoo.com

KUWAIT

14. **Ms. Leina Al-Awadhi**
Senior Geology Specialist
Environment Public Authority
Kuwait
Mobile: + 965 99080603
Fax: :+ 965 25415703
Email: geology69@yahoo.com

15. **Mr. Mahmoud A.R. Al-Khabbaz**
Senior Biologist
Head of Wildlife Monitoring Div.
Environment Public Authority
Mobile: + 965 990619892
Fax: :+ 965 24820570
Email: markhbz@hotmail.com ; khabbaz@epa.org.kw

LEBANON

16. **Mr. Alexandre Haddad**
Beirut – Lebanon
Email: Alexander.haddad@agroparistech.fr

17. **Mr. Hany Gaber El shaer**
Project manager - Supporting the management of important habitats and species in Lebanon
Ministry of Environment/ IUCN
Tel: + 96171475972
Fax: + 9611976530
Email: Helshaer@hotmail.com ; h.elshaer@moe.gov.lb

18. **Mr. Pascal Abdallah**
Responsible Motilities Making Tourism a Positive Experience
Responsible Tourism Development Expert & Consultant
Tel: + 9613 218 048
Email: pascal@responsiblemobilities.com

19. **Ms. Rasha Kanj**
Environmental Specialist
Ministry of Environment
Beirut – Lebanon
Mobile: + 961 976555
Fax: :+ 961 976530
Email: r.kanj@moe.gov.lb

20. **Ms. Rita El-Hajj**
Project manager" supporting the management of important habitats and species in Lebanon"
Ministry of Environment/ IUCN
Tel: + 96171475972
Fax: :+ 9611976530

21. **Mr. Walid Marrouch**
University Professor
Lebanese American University
Email: walid.marouch@lau.edu.lb

MAURITANIA

22. **Mr. Ely Ahmed Salem Oudeika**
Deputy Director Strategies & Policies
Ministry of Economic affairs & Development
Mauritania
Tel: +222 46407066
Fax: +222 45240177
E-mail: oudeika_ely@yahoo.fr

23. **Cheikh Ould Sidi Mohamed**
Focal Point CBD
Ministry of Environment
Mauritania
Tel: + 222 46012626
Fax: + 222 45243159
E-mail: cheikhysidi@yahoo.fr

MOROCCO

24. **Mr. Abdennadi ABARKACH**
ILC representative
Morocco
Tel: +212 670789000
Fax: +212 528825141
E-mail: amazighagadir@gmail.com ; amazighagadir1@hotmail.com

25. **Mrs. Khadija El-Houdi**
Ministère de I' Énergie, des Mines, de l'Environnement
Morocco
Tel: + 212 673080893
E-mail: mostamad@yahoo.fr

26. **Mrs. Kenza AOUNI**
High Commissariat for Water, Forestry and Combat of Desertification
Directorate of Nature Protection and Combat of Desertification
Morocco
Tel: + 216 61655822
E-mail: aounikz@gmail.com

27. **Mr. Mostafa Madbouhi**
Chef du Service Sites Naturels, PFN ICNP, PEN Biosécurité, PFN CHM & BCH
Secrétariat d'Etat charge de l'Eau et de l'Environnent
Morocco
Tel: + 212 666 300 451
Fax: + 212 537 570602
E-mail: mostamad@yahoo.fr

OMAN

28. **Mr. Said Majid Said Al Shikaili**
Director of Regional Development & Infrastructure
Ministry of National Economy
Oman
Tel: + 968 99438138
Fax: + 968 24698907
E-mail: saidshuk@yahoo.com

29. **Mr. Saleh Naghmush Al-Saadi**
Head of Biodiversity Development Section
Ministry of Environment & Climate Affairs
Oman
Tel: + 968 24404750
Fax: + 968 24699247
Mobile + 968 99779268
E-mail: sntsaleh@hotmail.com

30. **Mr. Salim Said Al-Maskari**
Department Manager
Ministry of Environment & Climate Affairs
Oman
Tel: + 968 99242024
Fax: + 968 25690245
E-mail: sa_maskari@yahoo.com

SAUDI ARABIA

31. **Mr. Bandar Alghamdi**
Researcher
Saudi Wildlife Authority
Saudi Arabia
Tel: + 9661 4418700 Ext. 141
Fax: + 9661 4410797
Mobile + 966500332433
E-mail: 1bandar@live.com

32. **Mr. Waleed Abdulrahman Al Awad**
Researcher Planning - Department of Studies & Research
Ministry of Economy & Planning
Saudi Arabia
Tel: + 966 5008 75753
Fax: + 966 4010312
Mobile + 966 4049471
E-mail: wawad@planning.gov.sa

33. **Mr. Ibrahim Al-Jammaz**
Agriculture Researcher
Ministry of Agriculture
Saudi Arabia
Tel: + 9661 2802020
Fax: + 9661 2802080
Mobile + 966554000025
E-mail: jammaz55@hotmail.com

34. **Mr. Osama Al-Ahmadi**
Agriculture Researcher
Ministry of Agriculture
Saudi Arabia
Tel: + 966565956650
Fax: + 96643227269
E-mail: osama9@hotmail.com

SOMALIA

35. **Mr. Hassan Haji Ibrahim**
Principle Advisor of the Minister / GEF OFP
Ministry of Fisheries, Marine Resources & Environment
Somalia
Tel: + 25261 8526319
E-mail: ihassan@hotmail.com

36. **Dr. Khalid Omar Ali**
Technical Advisor of the Ministry
Ministry of Fisheries, Marine Resources & Environment
Somalia
Tel: + 25261 5562894
E-mail: khalidoali@yahoo.com

SUDAN

37. **Ms. Elkhitma El-Awad Mohammed Ahmed**
Senior Researcher
Higher Council for Environment & Natural Resources
Sudan
Tel: + 249 183784279
Fax: + 249 183 787617
E-mail: khitmamohammed@yahoo.com

38. **Jamal Adin Yousif Mohamed Adem**
Strategic Planning Officer
National Council for Strategic Planning
Sudan
Tel: + 249 183 978079
E-mail: gamalyousif10@yahoo.com

SYRIAN ARAB REPUBLIC

39. **Ms. Hiba Laktina**
Deputy of department chief
Ministry of State for Environment Affairs
Syria
Tel: +963 11 232 1305
Fax: + 963 11 232 0885
E-mail: l.hiba@yahoo.com ; belalalhayek@gmail.com

40. **Mr. Marwan Ismail Slika**
Directorate of Planning and International Cooperation
Ministry of State for Environment Affairs
Syria
Tel: + 96311 2396215
Fax: + 96311 2312120
E-mail: drmarwan05@yahoo.com

41. **Mr. Omar Zerek**
Head of Biodiversity and Protected Areas Management
Ministry of Agriculture and Agrarian Reform – Forestry Directorate
Syria
Tel: + 963 967888503
Fax: + 963 11 22448964
E-mail: omar.zerek@hotmail.com; omar.zerek@yahoo.com

42. **Mrs. Samah Alaboud**
Chairman of Protected Areas Department
Ministry of Agriculture and Agrarian Reform – Forestry Directorate
Syria
Tel: + 963 944987486
Fax: + 96311 2226291 / 238 / 222
E-mail: bms_sma@yahoo.com

TUNISIA

43. **Mr. Jamel Louati**
Head of Department, Principal Engineer
Ministry of Regional development and Planning
Tunisia
Tel: +216 23 866 598
Fax : +216 71 351 666
Email: jamel.louati@hotmail.com

44. **Mrs. Jawaher Ben Amor**
Directoron Monitoring of Finance Budget Departement
Tunisia
Mobile: + 216 26792403
Tel: + 21671571888
Fax: + 21671 572868
Email: jbamon@finances.tn

45. **Mr. Mohamed Mizouri**
Advisor at the general Direction of bilateral cooperation
Ministry of Investment and International Cooperation
Tunisia
Tel: +216 71798522 Ext. 2410
Mobile:+ 216 95136884
Email: mohamed.mizouri@mpci.gov.tn

46. **Mr Moncef Miled**
Director representative of environment
Ministry of Regional development and Planning
Tunisia
Tel: + 21671 336904
Fax : + 216 71 351 666
Mobile:+ 216 98 435 471
Email: moncefmiled@gmail.com

47. **Mr. Nabil Hamada**
CBD NFP Director of Environment and Natural Ecosystem
Tunisia
Tel: + 216 98466162 / 216 707 28694
Fax : + 216 707 28655
Mobile:+ 216 88466162
Email: hamadan_az@yahoo.fr;

48. **Mrs. Dr. Hela GUIDARA**
General Directorate of Forestry
Chef Service / Principal Engineer
Ministry of Agriculture, Tunisia
Tel: + 216 98 687
Mobile:+ 216 986 7057
Email: guidarahela@yahoo.fr

49. **Mr. Saleh EL MAINSI**
General Directorate of Forestry / Principal Engineer
Ministry of Agriculture
Tunisia
Tel: + 216 98 928 495
Mobile:+ 216 99928495
Email: elmensi.saleh@hotmail.fr

UNITED ARAB EMIRATES (UAE)

50. **Ms. Hana Saif Al Suwaidi**
Director General
Environment and Protected Areas Authority
Sharjah – UAE
Tel.: + 971 6 5311501
Fax: + 971 6 5311419
Mobile: + 97150 4543 664
Email: epaa@epaashj.ae

51. **Ms. Ayesha Al-Blooshi**
Scientist, Marine Biology & Aquacultures
Environment Agency – Abu Dhabi
Abu Dhabi, UAE
P.O. Box 45553, Abu Dhabi
Mobile: + 97150 8186175
Email: Ayesha.alblooshi@ead.ae

52. **Ms. Zina Abdulla Mustafa**

Environment and Protected Areas Authority
Sharjah – UAE
Tel.: + 971 6 5311501
Fax: + 971 6 5311419
Mobile: + 97150 4688524
Email: zina@epaashj.ae

YEMEN

53. **Mr. Abdul Hakim A. R. Aulaiah**
CBD National Coordinator D.G. Biodiversity
Ministry of Water & Environment, Environment Protection Authority
Sana'a , Yemen
Phone: +967 209570
Fax : +967 209570
Email: hak132001@gmail.com

54. **Mr. Sulaiman Ali Al-Qataberi**
Director of Sectoral Policies
Ministry of Planning & International Cooperation
Sana'a, Yemen
Mobile: + 967 773970970
Tel: 967 1 300972
Email: salkataberi@gmail.com

المراقبون

55. **Ms. Bashair Mahmoud Abdel Hafez Atawina**
Director of Transport Department
Ministry of Planning & Administration Development
Palestine
Mobile: + 970 599 311492
Tel Fax: + 9702 2973010
Fax: + 9702 29730102
E-mail: bkarableya@yahoo.com

56. **Mr. Issa M.M. Al-Baradeiya**
D.G. of Environment Resources
Environment Quality Authority
Palestine
Mobile: + 970 599201545
Fax: + 9702 2403494
Tel + 9702 2403495
E-mail: issadwan@yahoo.com

منظمات الأمم المتحدة **SECRETARIAT CONVENTION ON BIOLOGICAL DIVERSITY** 57. **Mr. Markus Lehmann** Economist Social, Economic & Legal Matters World Trade Centre 412 Saint Jacques West, Suite 800 Montreal, Canada Tel. + 514 287 8711 Fax + 514 288 6588 Email: markus.lehmann@biodiv.org	**UNEP** 58. **Chloe Hill** Consultant UNEP / Economics & Trade Branch Geneva – Switzerland Email: chloe.hill@unep.org
UNEP/ROWA United Nations Environment Programme Regional Office for West Asia Manama – Bahrain Tel. + 973 17 812 777 Fax + 973 17 825 110 59. **Ms. Diane Y. Klaimi** Programme Officer MEAs Implementation Support Branch Division of Environmental Law and Conventions Tel: +973 - 17812752 Email: Diane.Klaimi@unep.org	60. **Mr. Fareed Bushehri** Regional DTIE Officer, UNEP/ROWA Tel: +973 - 17812770 Email: fareed.bushehri@unep.org
61. **Ms. Awatif Ahmed Abdulla** Administration Officer UNEP/ROWA Tel: +973 - 17812780 Email: awatif.buchiri@unep.org	
ESCWA 62. **Ms. Roula Majdalani** Director, Sustainable Development & Productivity Division (SDPD) Tel: + 961 1 978502 Fax: + 961 1 981510/1/2 Email: majdalani@un.org	63. **Ms. Reem Nejdawi** Chief, Productive Sectors Section Tel: + 961 1 978578 Fax: + 961 1 981510/1/2 Email: nedjawi@un.org
64. **Mr. Riccardo Mesiano** Chief, Productive Sectors Section Tel: + 961 1 978578 Fax: + 961 1 981510/1/2 Email: nedjawi@un.org	65. **Ms. Wafa Aboul Hosn** Team Leader, Energy & Environment Statistics Statistics Division Tel: + 961 1 978353 Fax: + 961 1 981510/1/2 Email: aboulhosn@un.org

66. **Ms. Lara Geadah**
Research Assistant, Energy Section PDPD
Tel: + 961 1 978532
Fax: + 961 1 981510/1/2
Email: geadah@un.org

67. **Ms. Rita Wehbe**
Research Assistant, PSS, SDPD
Tel: + 961 1 978513
Fax: + 961 1 981510/1/2
Email: wehbe@un.org

68. **Mr. Moneem Murrah**
Administrative Assistant
Tel: + 961 1 978525
Fax: + 961 1 981510/1/2
Email: murrahm@un.org

69. **Ms. Jana Al Baba**
Research Assistant, PSS, SDPD
Tel: + 961 1 878505
Fax: + 961 1 981510/1/2
Email: baba@un.org

FAO

70. **Mr. Nabil ASSAF**
Représentant de la FAO en Algérie
Chargé des forêts au Bureau Sous Régional de l'Afrique du Nord
Tel: + 213 21 730304 / 08
Fax: + 213 21 73 69 76
Mobile: +213 770 92 45 85
Email: Nabil.Assaf@fao.org

THE GLOBAL MECHANISM OF THE UNCCD

71. **Ms. Siv Øystese**
Innovative Finance Officer
The Global Mechanism of the UNCCD
France
Mobile: 39 334 6587 449
Tel. + 39 06 5459 2782
Fax + 39 06 5459 2135
Email: s.oystese@global-mechanism.org

المنظمات الإقليمية

جامعة الدول العربية (LAS)

72. **Ms. Nermin Wafa**
Head of Programs & Activities Division
League of Arab States
Egypt
Tel: + 202 25750511
Fax: + 202 25743023
Mobile: + 2011 3021577
Email: sa22401@gmail.com

المنظمات الأخرى

ACSAD

73. **Mr. Dr Akram al Khoury**
Head of Biodiversity Programme
ACSAD
Syria
Email: akrkha@hotmail.com

ALECSO

74. **Mr. Abu Al-Qassim Al-Badri**
Director of Science and Scientific Research Dept
ALECSO
Tel: + 216 71905075
Fax: + 216 71905075
Email: dlucca@afros.it

DESERT RESEARCH CENTER (DRC)

75. **Mr. Ahmed El-Khouly**
Deputy President
Desert Research Center (DRC)
Egypt
Tel: + 202 263 332794
Fax: + 202 263 578 58
Mobile: + 20111920199
Email: elkhouly@hotmail.com

GIZ

76. **Mr. Liagre, Ludwig**
Regional Project Silva Mediterranea - CPMF
Deutsche Gesellschaft für International
Zusammenarbeif Project Officer
Tel. + 212 (0) 661 76 92 96
Mobile: 212 (0) 537 66 63 01
Fax + 212 (0) 537 66 68 01
Email: ludwig.liagre@giz.de

IEEP

77. **Mr. Patrick Ten Brink**
Senior Fellow and Head of Brussels office
Institute for European Environmental Policy – IEEP
Tel. + 32 2 738 7482
Fax: + 32 2 732 4004
Email: PTenbrink@ieep.eu

INDEPENDENT ECONOMIC RESEARCHERS

78. **Mr. Hugo van Zyl**
Head Researcher
Tel. + 27 825784148
Mobile + 27825784148
Fax: + 27 21 866712638
Email: hugovz@mweb.co.za

INRGREF Tunisia

79. **Hameed Daly – Hassan**
Researcher
Mobile + 216 52 342006
Email: dalyhassen.hamed@iresa.agrinet.tn

منظمات المجتمعات الأصلية والمحلية

CONFEDERATION OF THE ASSOCIATIONS OF THE AMAZIGHS OF SOUTH MOROCCO

80. **Mr. Handaine Mohamed**
President
Confederation of the Associations of the
Amazighs of South Morocco
Morocco
Tel: +212 670789000
Fax: +212 528825141
E-mail: amazighagadir@gmail.com ; amazighagadir1@hotmail.com

المرفق الثاني

1- استبيان تقييم حلقة العمل

- تم استيفاء 11 استبيانا وتم إعادتها. وذكر 10 من 11 استبيانا أن الدورة أوفت بتوقعاتهم، وقال أحد المشاركين أنها لم تفعل ذلك لأنهم غير متأكدين ما الذي يفعلونه بعد تجاه TEEB وأنهم لم يفهموا المفاهيم تماما.
- كانت معظم الأجزاء الأكثر فائدة في الدورة النهج التدريجي لـــTEEB والدروس المستفادة من المنطقة، وتعميم التنوع البيولوجي، ووسائل تقدير القيمة، والحوافز الإيجابية والسلبية، والممارسات العملية لتوحيد خبرة التعليم.
- شعر المشاركون بأنهم حصلوا على رؤية أعمق بالخطوات والعمليات والأدوات اللازمة لإجراء دراسة TEEB و/أو طلب إجرائها، خاصة من خلال تبادل الخبرات الإقليمية والعالمية، وأنهم لديهم الآن فهم أقوى بأهمية قيم خدمات النظم الإيكولوجية ومنافع النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.
- التقييم العامل لحلقة العمل كان من المتوسط إلى الجيد، ولكن كثيرا من هؤلاء المشاركين ذكروا أن الدورة أجريت بسرعة بالغة، وربما لم تدخل في التفاصيل على نحو كاف.
- قدمت اقتراحات لتحسين الدورة كما يلي: (1) تخصيص المزيد من الوقت لمناقشات وردود المجموعة؛ (2) تقديم أمثلة عملية بشكل أكبر من المنطقة؛ (3) ترتيب زيادات ميدانية ومواقع دراسات حالة ربما ليوم واحد من أيام حلقة العمل؛ (4) تزويد المشاركين بمواد قبل حلقة العمل (وربما أن يطلب من المشاركين أن يشتركوا في تدريب إلكتروني قصير قبل حلقة العمل حتى يمكن لجميع المشاركين أن يحصلوا على مستوى مماثل من المعرفة قبل أن تبدأ حلقة العمل)؛ (5) استعمال وسائل التدريب التفاعلي في حلقة العمل؛ (6) استعمال دراسات حالة تستند على نحو أكبر إلى الخبرات القطرية؛ (7) الحصول على خيارات لمزيد من التعمق في التدريب التقني حول موضوعات محددة، والتدريب الموجه إلى رجال الاقتصاد الوطنيين الذين يقومون بإجراء دراسات TEEB بأنفسهم؛ (8) وحضور حلقات عمل مخصصة للنهج التدريجي فقط.

2- مسح عن الخطط والمشروعات الوطنية لاقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي

- تم إجراء 14 مسحا، قامت منها 3 بلدان ببعض الأنشطة المتعلقة بـــTEEB (مصر، وأبو ظبي وتونس)، بما في ذلك تعزيز تمويل المناطق المحمية ونظم الإدارة وتقييم الأراضي الرطبة في مصر، وتقييم النظم الإيكولوجية للمنغروف في أبو ظبي، وتقييم النظم الإيكولوجية للغابات في تونس (وهو نشاط انتهى بالفعل). وطلبت جميع المشاريع المساعدة من مكتب TEEB – برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جنيف، لتقديم الدعم التقني وبناء القدرات بخصوص الدراسات الوطنية لـــTEEB.
- لم يكن لدى الإحدى عشر المتبقية خططا أو مشاريع TEEB جارية وكانت الأسباب المقدمة: (1) لم يكن التمويل متاحا؛ (2) عدم وجود قدرات أو مهارات في البلد لإجراء دراسة TEEB؛ (3) وجود ثغرات في فهم ما يجب توافره لإجراء دراسة TEEB وطنية. غير أن الكثير من هذه البلدان التي ليست لديها خطط أو مشاريع خاصة بـــTEEB أشارت إلى أنها تهتم بتنفيذ واحدة منها في المستقبل.

المرفق الثالث

الأنشطة ذات الأولوية لإحراز تقدم في تطبيق اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في المنطقة العربية

(أ) تنظيم حلقات عمل تدريبية أخرى بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي تغطي ما يلي:

(1) المنهجيات،
(2) استجابات السياسة،
(3) التعميم،
(4) الحوافز، وإصلاح الإعانات الضارة،
(5) أدوات تقدير القيمة وتسعير خدمات النظم الإيكولوجية،
(6) الآليات المالية العملية: الآليات الابتكارية مثل المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية،
(7) الحسابات القومية.

(ب) إعداد دراسات وطنية ودون وطنية أو إقليمية لاقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي يقوم مكتب اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جنيف بدور الميسر؛

(ج) دعم صياغة مقترحات لمشاريع تجريبية لاقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتقديم المنظمات لعروض إلى الجهات المانحة مثل الآلية المالية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا، واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(د) إعداد تقرير مواضيعي إقليمي عن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في المنطقة العربية: الأراضي الرطبة، والجبال، والغابات، والنظم الإيكولوجية البحرية، والنظم الإيكولوجية الصحراوية؛

(ه) الاستفادة من الدروس الطيبة المكتسبة من الدراسات التي قامت بها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتكرار المزيد منها في منطقة غرب آسيا؛

(و) الاتصال مع قائمة شبكة/منبر البريد الالكتروني TEEB للتواصل من أجل تقاسم المعلومات ونشرات الأخبار التي تصدرها اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

- - - -